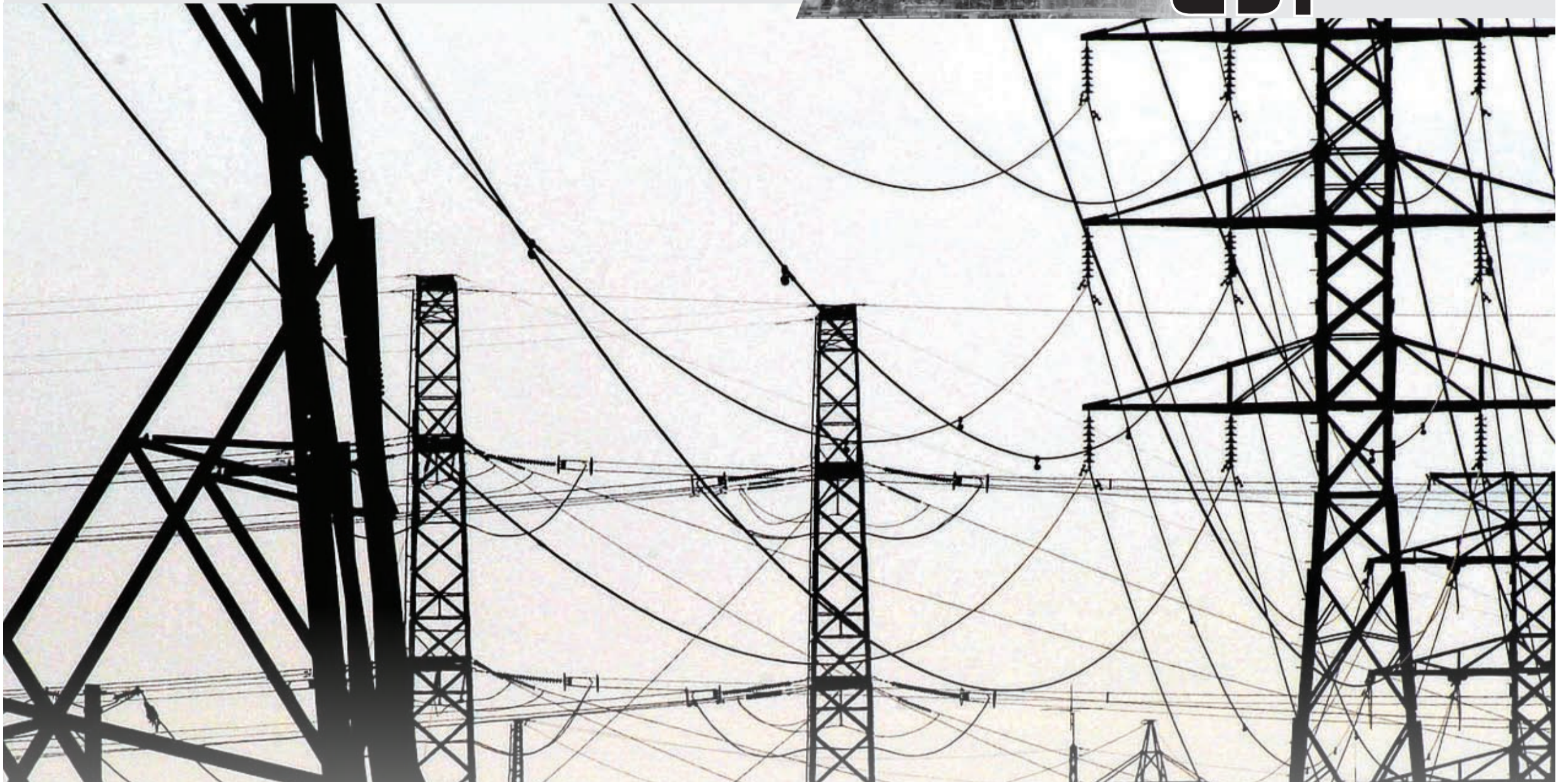


زيادة الكهرباء

رغبة حكومية .. ورفض تنعبي



طالبوا وزارة الشؤون واتحاد التعاونيات باتخاذ مواقف داعمة والتواصل مع الجهات المعنية لتخفيض الكلفة على الجمعيات

تعاونيون: رفع تعرفه الكهرباء والماء سيزيد الأسعار بشكل جنوني وسيوقع المستهلك بين سندان التاجر ومطرقة الحكومة

محمد راتب

أكد عدد من التعاونيين أن التوجه الحكومي لرفع تعرفه الكهرباء سيتسبب في كوارث لا تحمد عقباه وسيؤدي إلى زعزعة الثقة بالعمل التعاوني وانهار البنية التي تم تأسيسها خلال الفترة السابقة لتوفير السلع بأرخص الأسعار. لاسيما أن المعنيين بالعمل التعاوني بذلوا كل الوسائل الممكنة بالتعاون مع الكثير من الشركات لتحسين الواقع الخدمي والتسويقي وتقديم المنتجات بأرخص الأثمان.

وبيّنوا أن هناك مسؤولية كبرى على وزارة الشؤون واتحاد الجمعيات التعاونية الاضطلاع بها وهي تتمثل في التواصل مع الجهات المعنية لدعم الكهرباء في الجمعيات التعاونية التي تقدم أرقى الخدمات لجميع روادها وهي منافذ تسويقية آمنة توفر المنتجات بأقل الأسعار. موضحين أن المرحلة المقبلة تعتبر مفصلية في القدرة على المنافسة والتعامل مع الارتفاعات المطردة في الكثير من الخدمات التي تقدمها الحكومة. «الانباء» التقت بعض التعاونيين وفيما يلي التفاصيل:

الشبول «الانباء»:

الشركات الموردة تتأهب لتقديم مبررات رفع أسعار منتجاتها

حذر رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية د.سعد الشبول من موجة غلاء في البلاد بسبب ظهور مبررات «عملية» ومجهزة ستتذرع بها العديد من الشركات الموردة للأصناف الغذائية والاستهلاكية لرفع أسعار منتجاتها، وذلك بعد إرهاسات مؤكدة عن رفع تعريفه الكهرباء في البلاد، مشيراً إلى أن الاتحاد كان يعمل جاهداً خلال الفترة الأخيرة على سد جميع الفراغ للكثير من الشركات التي تطمح في زيادة أسعارها من أجل وقف جماح الغلاء وتخفيف العبء عن المستهلكين في الدولة.



د.سعد الشبول

وقال الشبول في تصريح لـ «الانباء»: «ليس هناك خيار ثان لدى الشركات، الغالبية منهم سيتحجج بمصاريف التخزين والتكثيف التي تركزت على الكهرباء، لا شك أن رفع تسعيرة الفاتورة على التاجر سينعكس سلباً على أسعار منتجاته، والضحية بلا شك هو المستهلك». ودعا الشبول إلى استثناء المصانع الوطنية والشركات الموردة للمنتجات الغذائية من رفع أسعار الكهرباء، وقطع الطريق أمام البعض منهم من ينتظر فرصة كهذه لرفع أسعار منتجاته، مؤكداً أن الاتحاد كان ولا يزال صمام الأمان للمستهلك ولن يسمح بأي زيادة لا مبرر لها.

الصويان لـ «الانباء»: قطاع الأسماك

سينأثر هو الآخر بالكهرباء

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك ظاهر الصويان أن ما يثار عن نية الحكومة رفع أسعار فواتير الكهرباء سيغني المستهلك ثماره على صعيد الأغذية، وسيؤثر على قطاع الأسماك بشكل ملحوظ، ما يعني أننا سنجد ارتفاعاً في أسعار الأسماك خلال الفترة المقبلة إذا ما نفذت الحكومة نيتها في ذلك.



ظاهر الصويان

وأوضح الصويان في تصريح لـ «الانباء» أن مصاريف التخزين ستكون المعنية بهذا الارتفاع، كون السمك مادة تحتاج إلى درجة حرارة وتبريد، «إذن كيف لنا أن نوقف جماح هذا الارتفاع؟»، داعياً إلى توفير امتيازات للقطاع السمكي في الكويت كونه أحد أهم محاور الأمن الغذائي في البلاد.

كبيرة في التعامل مع جهات كثيرة إلا أننا وكثيرون سنعمل جاهدين على ألا يشعر المساهم والمستهلك بوجود فروق واضحة. زعزعة الثقة

بدوره، أوضح أمين السر بجمعية هدية التعاونية عبداللطيف الأنصاري أن العمل التعاوني بدأ خلال الفترة الأخيرة يتعرض للكثير من المفاجآت وآخرها رفع أسعار الكهرباء الذي يعتبر كارثياً من حيث النتائج المستقبلية، الواضح ولكنهما بعد فترة من الزمن وبسبب التوقعات بمطالبة الشركات برفع أسعار السلع، وحاجة الجمعيات إلى زيادة المصروفات بشكل أكبر بكثير من السابق ستكون أمام مواجهة مستقبلية وزعزعة في الثقة.

وأضاف أن جميع مرافق الجمعيات التعاونية وأسواقها وفروعها وممراتها وحتى المحال الاستثمارية والمولات ومصاف السيارات والممشى في بعضها يتم توصيل الكهرباء إليها بصورة منتظمة، ما يدفعنا حالياً إلى التخوف من تخفيض مستوى الخدمة لبعض المرافق والتأثير المباشرة على الرفاهية التي يتم تقديمها.

وزاد بان على الحكومة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تقف إلى جانب الجمعيات التعاونية باعتبارها منافذ تسويقية آمنة ورخيصة توفر السلعة المميزة للجميع بأقل الأسعار، وذلك من خلال دعم التعريفية وعدم رفعها بهذه الطريقة وخصوصاً أن الاستهلاك لدى كل جمعية كبير للغاية وسداد عشرات اضعاف المبلغ الحالي يؤثر سلباً في النتائج المالية.



عبدالله مال الله

يدفع ضريبة انخفاض أسعار النفط والتكثيف الحكومي، نعم، سنواجه الكثير من الصعوبات حيث سنضطر إلى التعامل مع الاسعار بطريقة مختلفة، وستتعرض لارتفاعات من قبل الشركات التي وجدت حجة جاهزة لها وهي رفع سعر تعرفه الكهرباء، وبالتالي فإن المستهلك سيكون ضحية لكل هذه الارتفاعات غير المقبولة إطلاقاً.

ونذكر أننا عانينا خلال السنوات السابقة من مشكلة ارتفاع أسعار السلع بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم وحتى هذه اللحظة استطلعنا تحقيق تقدمات نوعية في خفض الأسعار من خلال المهرجانات التسويقية التي يتم إطلاقها بين الحين والآخر، ولكننا بعد هذا القرار سنواجه صعوبة



عبداللطيف الأنصاري

من قبل الحكومة، مشيراً إلى أن الأمر بدأ بالبزوين ثم الكهرباء ويشمل جميع الخدمات وكل ما تقدمه الحكومة وهذا سيجعلنا أمام مشاكل اقتصادية لا تحمد عقباه.

المستهلك هو الضحية

من جهته، بين رئيس مجلس إدارة جمعية علي صباح السالم التعاونية م. سعود العنزي أن في القرار ذريعة سيتخذها أصحاب الشركات والموردون لزيادة أسعار سلعهم، في حين أن المستهلك هو الضحية في كل ما يحدث من ارتفاع سعر الكهرباء أو وقف الدعم عن البزوين، بل إن المواطن لم يسلم حتى من زيادة المعاش.

وقال: لقد فوجئنا بقرار رفع أسعار الكهرباء بصورة هستيرية وكان المواطن هو الذي يجب أن



سعود الحرفان

وأضاف أن قرار رفع سعر التعريفية سيتسبب في رفع أسعار كل المواد والأصناف بلا استثناء، فالبلاد تعتمد على الطاقة الكهربائية في كل شيء، وليس لدينا مصادر أخرى بالإمكان الاعتماد عليها، ولذلك هناك حاجة إلى تدخل مباشر من قبل اتحاد الجمعيات التعاونية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإيجاد ودعم للجمعيات وتقليص المصروفات عليها، فلا يمكننا إطلاقاً تخفيض حجم الخدمة لكوننا نتعامل مع سلع بحاجة إلى أجواء معينة.

وأكد أن المتضرر من وراء ارتفاع أسعار الكهرباء هم جميع المواطنين والقاطنين على أرض الكويت وتحديداً هم ذوو الدخل المحدود الذين سيجدون أنفسهم أمام مصروفات كبيرة لا يقابلها زيادة في الرواتب ولا دعم



م.سعود العنزي

الحرفان: سنغني من زيادة في المصروفات وانخفاض في المبيعات والأرباح السنوية

العنزي: سنواجه صعوبات في التعامل مع الشركات فحجة رفع الأسعار اليوم جاهزة

مال الله: تخوف من تدني مستوى الخدمات وتعرض بعض المرافق للتقنين

الأنصاري: لا يمكن تقليص الخدمة عن المرافق إطلاقاً والبلاد تتجه نحو التقشف القسري



رئيس مجلس إدارة جمعية حطين التعاونية عبدالله مال الله رأى أن المشكلة لا تتعلق فقط بالجمعيات التعاونية، وإنما بجميع المرافق الاستهلاكية في البلاد والمستودعات وأماكن التخزين، وبالتالي فإن هناك دلائل تشير إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد ارتفاعات غير محمودة في الأسعار، ففي السابق تم رفع البنزين واليوم الكهرباء وكله انعكس سلباً على الأسعار وأخوف ما نخافه أن تزداد الضغوط على الجمعيات التعاونية وترتفع الأسعار بشكل جنوني.

رفع أسعار الكهرباء

سيسمّل منشآت ومصافي النفط

أحمد مغربي

كشفت مصدر نفطي مسؤول عن ان مشروع قانون رفع أسعار الكهرباء والماء الجديد سوف يطبق على منشآت ومصافي القطاع النفطي، مشيراً إلى أن التعرفة الجديدة ستحد بشكل كبير من الأرباح السنوية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها

التابعة ومن المتوقع ان تلحق خسائر بالجملة بالشركات. وذكر المصدر ان القطاع النفطي يعتبر من القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة محلياً وذلك على الرغم من الساعي الكبيرة التي اتخذها مؤخراً لخفض الاستهلاك بنسبة 16% وذلك من مصافي النفط.